

مصنفة آراء لجنة الصفقات

2016

تقديم

يعمل هذا الكتاب على تجميع جزء من الآراء التي أصدرتها لجنة الصفقات منذ التسعينات مرتبة ترتيبا تنازليا حسب تاريخ صدورها. وقد تم إرفاق كل رأي على حدة "بجذاذة" تحليلية تلخص أهم الجوانب التي تم تناولها، وتبرز للقراء على الخصوص المعلومات التالية:

المرجع: عنوان وحيد للرأي يحدد رقمه وتاريخ صدوره.

الكلمات المفتاح: مجموعة متكونة من أهم المصطلحات القانونية الواردة في الرأي والمحيلة على موضوعات بعينها.

الموضوع: فكرة عامة حول النازلة القانونية التي تم تناولها في إطار الرأي المعني.

القاعدة: وهي ما خلص إليه أعضاء اللجنة كحل للمسألة المعروضة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تشكيل "جدول زمني" و تحليلي مستقل يجمع كل هذه المعلومات المتعلقة بآراء لجنة الصفقات.

وللتذكير، فاللجنة الوطنية للطلبات العمومية¹ هيئة عريقة ثم إنشائها لدى الأمانة العامة للحكومة من أجل العمل بشكل خاص على ضمان التطبيق السليم للنصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية. وقد قامت منذ إحداثها بإصدار العديد من الآراء، تتناول جوانب متعلقة بإعداد الصفقات العمومية وإبرامها وتنفيذها. مع مرور الوقت، أضحت هذه الآراء، الموضوعية رهن إشارة الفاعلين في حقل الصفقات العمومية، تشكل مرجعا قانونية وبيداغوجيا لا محيد عنه. ومنه تبرز أهمية هذا العمل التوثيقي والتحليلي.

¹ ابتداء من فاتح يناير 2016، حلت هذه التسمية الجديدة محل "لجنة الصفقات" طبقا لمرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) يتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية.